الأمم المتحدة S/2005/592

مجلس الأمن

Distr.: General
19 September 2005
Arabic
Original: English

التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥.

ثانيا – انعدام الأمن في دارفور

٢ – ظل وقف إطلاق النار مستمرا في معظم أرجاء دارفور خلال الفترة قيد الاستعراض، وهذا هو الشهر الثالث الذي ظلت فيه الاشتباكات بين الطرفين في مستوى منخفض بالرغم من أنه لا تزال هناك هجمات تشنها المليشيات على المدنيين وبدرجة أقل على الحركات المسلحة. وما فتئت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الحركة الشعبية/الجيش الشعبي) تلتزم موقفا عدوانيا، وتنشئ نقاط تفتيش جديدة وتهاجم المركبات، ولا سيما في جنوب دارفور. ورغم أن هناك دلائل على أن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي قد كبحت جماح بعض مقاتليها فعلى سبيل المثال، ينخفض عدد المختطفين من المدنيين منذ شهر تموز/يوليه – فإن عناصر الحركات لا يزالون فيما يبدو يرتكبون أعمال العنف، والابتزاز والنهب.

٣ – وفي أحد الأمثلة البارزة حدث في ٢٥ آب/أغسطس أن هاجمت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي رعاة من البدو قرب قرية ملام في جنوب دارفور. وفي حين ما زالت أرقام الخسائر غير مؤكدة حتى كتابة هذا التقرير، أفاد الاتحاد الأفريقي أن جنود الحركة

210905 210905 05-51196 (A)
0551196

الشعبية/الجيش الشعبي قاموا باختطاف سبعة أشخاص وهربوا بجمال سلبوها من الرعاة المحليين يصل عددها إلى ٣ ١٠٠ جمل. ولا تزال هذه الحالة مصدر قلق مستمر، إذ تجمع الرعاة البدويون في منطقة ملام عاقدين النية على استرجاع ما سرق منهم من الحيوانات، بينما ترفض الحركة الشعبية/الجيش الشعبي التعاون مع وسطاء الاتحاد الأفريقي. وإني أحث مسؤولي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتسوية هذه الحالة بالطرق السلمية.

٤ - أصبح قطع الطرق هو الخطر الرئيسي الذي يهدد المدنيين والأنشطة الإنسانية في دارفور. وتقع حوادث قطع الطرق العامة، والاختطاف والسطو على المنازل، والسرقة والهجمات المسلحة بشكل منتظم. وليست القوات الدولية بمنجاة من هذا العنف. ففي ٢٥ آب/أغسطس جرح أحد جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من جراء إطلاق النار عليه في جنوب دارفور. ومن الصعب في ظل الظروف التي تحدث فيها هذه الحوادث أن يُذكر بثقة عدد هذه الأعمال التي يمكن أن تنسب بالفعل إلى الحركات أو المليشيات المسلحة.

٥ - ولا يبذل أي جهد واضح من جانب الحكومة لتجريد المليشيات من السلاح أو محاسبتها وفقا للاتفاقات المبرمة وقرارات مجلس الأمن السابقة في الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وحركة العدل والمساواة لم يتقيدا أيضا بالالتزامات المُتعَهَّد بها بموجب الاتفاقات السابقة، ولا يبذلان إلا أقل القليل من الجهد لكبح الأفراد المسلحين التابعين لهما.

ثالثا - الحماية

٦ - مع أن الحالة العامة في دارفور تحسنت تحسنا تدريجيا، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لحماية السكان المدنيين.

٧ - ومن المسائل الرئيسية في هذا الصدد توفير الحماية للمشردين داخليا. ففي بعض المناسبات، شُنت هجمات على المشردين داخليا الذين عادوا إلى قراهم الأصلية لزرع حقولهم، مما تسبب في إعادة تشريدهم وإرجاعهم إلى مخيمات اللاجئين.

٨ - وهناك مسألة ثانية تثير قلقا بالغا، وهي استمرار ممارسة عمليات التهجير المستحث أو القسري. ففي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس، اقتحمت القوات العسكرية الحكومية والشرطة العسكرية موقع بيلا قرب سرف عمره (شمالي دارفور)، ودمرت بعض المساكن. وأسفرت هذه العملية عن جرح ثمانية أشخاص. ومرة أخرى، بالرغم من الاتفاقات المبرمة مع المنظمة

الدولية للهجرة والأمم المتحدة، لم تقم الحكومة بإبلاغ مجموعة الجهات العاملة في مجال الشؤون الإنسانية الدولية بنواياها. وإني أحث الحكومة من جديد على زيادة جهودها للقيام بصورة مناسبة بحماية المشردين وحماية حقهم في العودة طوعا إلى مناطقهم الأصلية في أمان وكرامة.

رابعا – حقوق الإنسان

٩ – وفي بادرة سارة من بوادر التقدم في مجال حقوق الإنسان، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور (المحكمة الجنائية الخاصة)، التي أنشأتها الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أول إدانة فيما يتعلق بانتهاك جسيم لحقوق الإنسان في ١٥ آب/أغسطس. فقد أدين ملازم وعريف من فرع المخابرات العسكرية التابع للقوات المسلحة السودانية بتهمة القتل العمد وارتكاب أفعال مشتركة دون تواطؤ جنائي ترتب عليها وفاة فتى في الثالثة عشرة من عمره في الحبس في كوتوم، وذلك في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان هذا الفتى قد احتجز للقيام بأنشطة تمرد مزعومة ومات نتيجة لجروح أصيب بها أثناء الاستجواب. ومن المقرر أن يصدر الحكم في هذه القضية في ٢٤ أيلول/سبتمبر في الفاشر.

١٠ – ولم تصدر المحكمة الجنائية الخاصة حتى الآن إلا ثلاثة أحكام. وبالإضافة إلى الإدانة المذكورة أعلاه، كانت الإدانتان الأخريان تتعلقان بارتكاب جرائم سطو مسلح من جانب أفراد مدنيين وعسكريين. وتنظر المحكمة حاليا في ثلاث قضايا أخرى تتعلق بادعاءات بالاغتصاب والسطو المسلح على يد أعضاء قوات الدفاع العسكري والشعبي، والجرح العمد على يد أحد المدنيين، وتهم القتل العمد ضد ثلاثة ضباط من المخابرات العسكرية في قضية وفاة رجل في الحبس في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومن المهم أن تواصل المحكمة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي يعود تاريخها إلى عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

١١ – وقد أبرزت في تقاريري السابقة على أهمية كفالة حصول ضحايا العنف الجنسي على الرعاية الطبية العاجلة التي يحتاجونها. وحثثت الحكومة على الانتهاء من توضيح الآلية المخصصة لجمع الأدلة الطبية المسماة ”النموذج ٨“ على سبيل الأولوية. ومن دواعي سروري أن ألاحظ أن مشروع الوثيقة الإيضاحية الذي قدم في اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والتابعة لآلية التنفيذ المشتركة، الذي عقد في ١٦ آب/أغسطس، يوضح أن جميع المراكز الطبية المسجلة يمكن أن تقدم العلاج الفوري لضحايا العنف دونما حاجة إلى استيفاء شروط النموذج ٨. وينص المشروع أيضا على أن الأشخاص الذين يقدمون العلاج الطبي لن يتعرضوا لإجراءات قانونية أو مضايقات بسبب تقديمهم لهذا

العلاج. وبعد وضع هذه المعلومات في صيغتها النهائية، يجب أن تكفل الحكومة نشرها وفهمها من جانب الشرطة والسلطات المختصة على الصعيد المحلي.

١٢ - وفي الاجتماع نفسه، أعلنت الحكومة خطة عمل للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في دارفور. وتتضمن الخطة تدابير ملموسة تشمل أنشطة إذكاء الوعي بضرورة القضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وتدريب الشرطة، وتعيين ضباط اتصال تابعين للشرطة في ستة مراكز تابعة للمجتمعات المحلية، وكفالة أن يحمل أفراد الشرطة ما يكشف عن هويتهم. وتتضمن الخطة أيضا تدابير طويلة الأجل تتخذها حكومة الوحدة الوطنية، من قبيل تدريب الشرطة في مجال مسائل حقوق الإنسان، وتقديم الدعم المتعلق بالمعونة القضائية لمساعدة ضحايا الاغتصاب، وإنشاء لجنة مشتركة بين حكومة الوحدة الوطنية ووكالات الأمم المتحدة لتنقيح قوانين الإجراءات الجنائية لكي يتسنى ضمان الامتثال للمعايير الدولية. وتتجلى في كثير من هذه التدابير التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير الذي صدر مؤخرا بعنوان ''وصول ضحايا العنف الجنسي إلى العدالة'' (تموز/يوليه ٢٠٠٥)، الذي أعدته بعثة الأمم المتحدة في السودان وأصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. غير أن محك هذه الخطة سيكون هو تنفيذها بشكل يتسم بحسن التوقيت. ويجب أن تكفل الحكومة الآن التقيد بالجدول الزمني المحدد في الخطة.

خامسا - الحالة الإنسانية

١٣ - تستجيب جهات المساعدة الإنسانية إلى عدد هائل من المتضررين في دارفور، الذين يناهز عددهم حاليا ٣,٤ مليون. وقد انخفض العدد الإجمالي للمشردين داخليا بـ ٠٠٠ ٧٠ شخص، إلى ما يزيد قليلا على ١,٨ مليون شخص في ١ آب/أغسطس. ويأتي هذا الانخفاض على إثر التسجيلات الجديدة في المخيمات وعودة عدد من المشردين داخليا إلى قراهم الأصلية ليزرعوا أراضيهم خلال موسم الأمطار. وقد ارتفع عدد العاملين السودانيين والدوليين المشتغلين بتوفير المعونة في المنطقة مع ارتفاع عدد المستفيدين من المساعدة فأصبح يبلغ حاليا ٥٠٠ ١٣ شخص.

١٤ - ولا تزال الحالة الأمنية السائدة في دارفور تعيق إيصال المعونة الإنسانية. ومع ذلك، فقد أمكن الوصول إلى ٩٠ في المائة من المتضررين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يزداد بشكل مطرد توفير المساعدة الإنسانية في القطاعات التي يتوقف عليها البقاء، وهي الأغذية والمياه والإصحاح، والمأوى والصحة.

١٥ - وتسبب غزارة الأمطار بعض المشاكل في جميع أنحاء دارفور، إذ تدمر الهيكل الأساسي اللازم للأنشطة الإنسانية وتسبب في ترحيل المشردين داخليا في بعض المخيمات، فضلا عن الاضطلاع بتدخلات الطوارئ الرامية إلى تأمين الظروف الصحية الدنيا. وعلاوة على ذلك، تتسبب الأمطار في صعوبة الوصول إلى مختلف أنحاء المنطقة عن طريق الطرق البرية.

١٦ - ومن دواعي غبطتي أن ألاحظ تسوية المشاكل الأمنية في مخيم زمزم الواقع في شمال دارفور، حيث كانت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي تقوم باختطاف وتهديد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وفي إعقاب اجتماع عقد بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي في ٨ آب/أغسطس، أعلنت الحركة أن جميع العاملين في المجال الإنساني ستتاح لهم حرية العمل في المخيم. كما أعادت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي سيارة كانت قد أخذتها من إدارة المياه والصرف الصحي التابعة للحكومة في تموز/يوليه.

١٧ - ولا تزال ممارسات الفساد المستشرية على مدى شهور كثيرة في بعض مستوطنات المشردين داخليا، والتي كانت لها آثار وخيمة على توفير المساعدة الإنسانية بكفاءة وبصورة عادلة، تمثل مشكلة قائمة. ورغم أن التسجيلات المتجددة في الغالبية العظمى من مخيمات وتجمعات المشردين داخليا قد جرت دون حوادث تذكر، فإن الحالة السائدة في جنينة وما حولها (غرب دارفور) ما زالت دول حل. ومع أن المشردين داخليا وزعمائهم لم يلجأوا إلى العنف منذ أعمال الشغب التي وقعت في تموز/يوليه، فإن عملية التسجيل لا تزال متوقفة تماما. وفي مخيمي كاس وكالما الواقعين في جنوب دارفور، تفاقمت المشاكل التي تعتري عملية التسجيل بسبب الأعمال التي تقوم بها السلطات الحكومية المحلية الساعية إلى عرقلة الجهود. وإني أطلب مجددا زيادة التعاون من جانب السلطات لتيسير عمليات التسجيل في جنوب دارفور وغربه.

سادسا - عملية السلام في دارفور

١٨ - على إثر توقيع إعلان المبادئ المتعلقة بحل الصراع السوداني في دارفور في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، استؤنفت الجولة السادسة من محادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن دارفور في أبوجا في ١٥ أيلول/سبتمبر، بعد أن طلبت الحركة الشعبية/الجيش الشعبي إرجاء الجولة السادسة من المحادثات التي كان من المقرر في الأصل أن تبدأ اعتبارا من ٢٤ آب/أغسطس. وقد دعت عناصر الحركة الشعبية/الجيش الشعبي المتعاطفة مع ميني ميناوي، الأمين العام للحركة إلى تأخير إضافي في محادثات أبوجا لكي يتسنى عقد مؤتمر للقيادات العسكرية والسياسية للحركة وتوضيح هيكلها. وبالرغم من أن المؤتمر لم يعقد،

سيكون من الأهمية بمكان أن تعتمد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي موقفا موحدا فيما يتعلق بالمفاوضات.

١٩ - ووفقا لبرنامج للجولة الراهنة من المحادثات، قام بتصميمه فريق الوساطة ووافقت عليه الأطراف، سيسبق إجراء المناقشة بشأن المسائل الموضوعية المتمثلة في اقتسام السلطة، واقتسام الثروة، والترتيبات الأمينة، عقد حلقات عمل وحلقات دراسية لمناقشة تلك المسائل.

٢٠ - وكجزء من الأعمال التحضيرية للمحادثات عقد سالم أحمد سالم، وسيط الاتحاد الأفريقي المعني بمحادثات دارفور، مشاورات مع حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة، والحركة الشعبية/الجيش الشعبي، في جمهورية تترانيا المتحدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آب/أغسطس. وواصل السيد سالم مشاوراته مع الحكومة ومع بعثة الأمم المتحدة في السودان في الخرطوم في ٣٠ آب/أغسطس. وخلال اجتماعه مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، شدد على أهمية استمرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعرض مجملا لخططه بشأن جولة المحادثات الوشيكة. وإني أرحب بجهوده هذه، وقد أكدت له بعثة الأمم المتحدة في السودان استمرار دعم الأمم المتحدة لقيادة الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

٢١ - وفي منتصف آب/أغسطس، استأنف الممثل الخاص للأمين العام زيارته إلى دارفور، التي ابتدأت في نهاية تموز/يوليه ثم توقفت عقب الوفاة المأساوية لجون قرنق. وكان الغرض من الزيارة ذا شقين: مواصلة الاتصالات في الميدان مع زعماء الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بشأن مفاوضات السلام في دارفور والتباحث معهم بشأن المشاكل الأمنية التي تواجهها قوافل المساعدة الإنسانية. وعلى مدى يومين، عقد ممثلي الخاص اجتماعات مع القادة العسكريين والزعماء السياسيين للحركة الشعبية/اللجيش الشعبي، بمن فيهم الأمين العام ميناوي وغيره ممن شاركوا في الجولات السابقة من محادثات السلام.

٢٢ - وخلال رحلة سابقة إلى دارفور، اجتمع ممثلي الخاص مع السيد ميناوي وعدة قادة ميدانيين من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، واستمع مباشرة إلى بعض المشاكل التي تواجه الحركة. وطلب السيد ميناوي مساعدة مالية ولوجستية وتقنية من الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وفي حين لم يستبعد ممثلي الخاص إمكانية تقديم مساعدة من الأمم المتحدة للمحادثات الداخلية في موعد لاحق، فإنه شدد على ضرورة استئناف مفاوضات أبوجا في موعدها المحدد.

٢٣ - ورغم وفاة السيد قرنق، فإن الحالة في دارفور ظلت هادئة نسبيا. وقد أعرب كثير من السودانيين عن تعازيهم لقادة الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في المنطقة. وأعرب بعض المراقبين عن خوفهم من أن تتأثر فرص السلام في دارفور على نحو سلبي بوفاة السيد قرنق،

الذي أظهر العزم على استخدام نفوذه ومكانته الشخصية من أجل المساعدة في حل الصراع. بيد أن النائب الأول لرئيس الجمهورية، السيد سيلفا كير، قد كرر تأكيد استمرار دعم الحركة الشعبية/الجيش الشعبي محادثات السلام في دارفور، وتعهد بالقيام بدوره لدفع العملية قدما.

سابعا – دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٤ – تواصل لجنة الاتحاد الأفريقي زيادة حجم بعثة الاتحاد عن طريق نشر أفراد إضافيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي ٣٤٨ ٥ فردا؛ بما في ذلك ٦٤٤ مراقبا عسكريا، و ٨١٦ من أفراد الشرطة المدنية، و ٣٧ موظفا مدنيا و ٧١٦ ٣ فردا من قوات الحماية. وأعلنت اللجنة ''وقفا لوجستيا'' لنشر أفراد إضافيين في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، في الفترة من ١٩ آب/أغسطس حتى ٢٢ أيلول/سبتمبر، وهو الوقت الذي سيتواصل فيه زيادة حجم البعثة.

٢٥ – وكجزء من الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، تعاونت المنظمة مع لجنة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي للاضطلاع بعملية تمرين على الخريطة مع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي العاملين في دارفور والنجاح فيها. وكان القصد من هذه العملية، التي أديرت من مقر القوة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الكائن في الفاشر واستمرت من ١٨ إلى ٢٧ آب/أغسطس، تحقيق أربعة أهداف هي: تعزيز القيادة والسيطرة في مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتحسين قدرة القوة التابعة للاتحاد الأفريقي على الانتشار بأقصى قدر ممكن من التأثير، ودعم التكامل بين العناصر المختلفة لبعثة الاتحاد الأفريقي، ودعم أنشطة التخطيط لحالات الطوارئ.

٢٦ – وإضافة إلى مشاركة الأمم المتحدة المباشرة في إدارة العملية، قدمت دعما واسع النطاق، بما في ذلك عن طريق توفير مرافق الإيواء، والنقل وغير ذلك من الخدمات الإدارية العامة للفريق المؤلف من ٣٤ شخصا الذي نفذ عملية التمرين على الخريطة. وحضر أيضا في موقع الفاشر فريقٌ متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تابع لبعثة الأمم المتحدة في السودان لتوفير الدعم إلى حين الانتهاء من العملية في آخر الشهر.

ثامنا – ملاحظات

٢٧ – تعكس الحالة في دارفور صورة مختلطة. وكان هذا شأنها منذ بدء تقديم التقارير الشهرية. من فترة تزيد عن العام. وخلال شهر آب/أغسطس، ظلت الحالة مستقرة بشكل

عام. وكان انخفاض عدد الاشتباكات وزيادة التصرفات الإجرامية واتساع نطاق إيصال المساعدة الإنسانية أمورا تتمشى كلها مع الأنماط التي تحددت على مدى الشهرين الماضيين.

٢٨ - وأسفرت زيادة حجم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن إدخال تحسينات في مجال الأمن والحماية في جميع المناطق التي نشر فيها أفراد البعثة. ومما له أهمية لضمان سلامة وأمن المدنيين في دارفور، انتهاء زيادة بعثة الاتحاد الأفريقي بنجاح وجعل أفرادها جاهزين للعمل. ولن يتأتى هذا إلا إذا زودت البعثة بجميع الموارد التي تحتاجها لأداء عملها على نحو فعال. فإذا توفرت للبعثة الموارد الكاملة والفعالية اللازمة فستضطلع بدور بالغ الأهمية في تحقيق استقرار الحالة في منطقة دارفور في الوقت الذي تستعد فيه الأطراف لاستئناف محادثات السلام في أبوجا. وفي هذا السياق، أشجع الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعها لمساعدة لجنة الاتحاد الأفريقي على سد الفجوة التي تعانيها في مجال التمويل على وجه الاستعجال.

٢٩ - ويبشر إنشاء حكومة الوحدة الوطنية وتطبيع الحالة في سائر أرجاء السودان بأمل عريض في دارفور. وهذه التطورات تتيح للأطراف على نحو غير مسبوق فرصة ترجمة الاستقرار النسبي السائد حاليا في دارفور إلى تسوية دائمة، عصبها النظام السياسي الوطني الجديد.

٣٠ - ويشكل استئناف محادثات السلام في أبوجا تطورا إيجابيا. ويجب على الأطراف وشركائها في المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن لإنجاح هذه المحادثات وللتوصل إلى اتفاق سياسي شامل بشأن دارفور قبل نهاية ٢٠٠٥. وستواصل الأمم المتحدة توفير تقديم كل ما يمكن من الدعم والمساعدة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لوضع حد نهائي لهذا الصراع الضاري.